

وثيقة تحديد موقفنا من التعليم الشامل

أبريل 2022

المرجع: كتبت من قبل مجموعة ممارسة التعليم الشامل العالمية

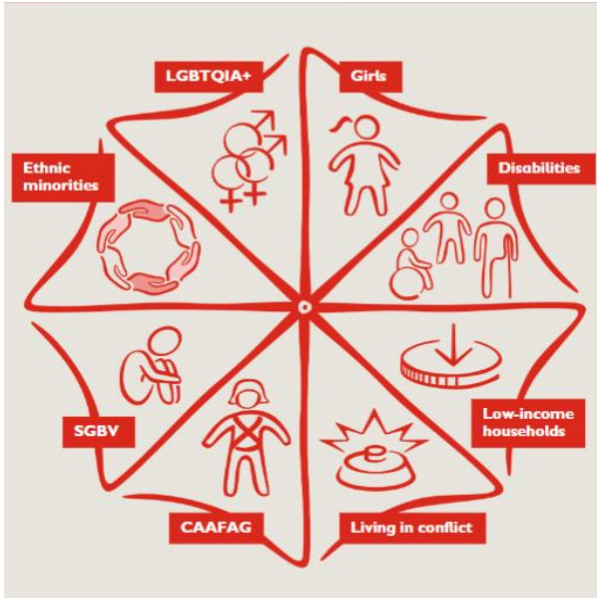
Photo: A girl with visual impairments reads braille inside of a special/inclusive education class in the Kabul Providence of Afghanistan. Photographer name: Charlotte Rose
Save the Children Fund is a registered company limited by guarantee (Company No. 178159).
Registered Charity in England & Wales (No. 213890), Scotland (SC039570)
and Isle of Man (No. 199). 1 St John's Lane, London, EC1M 4AR



Save the Children

الاستبعاد من التعليم والاستبعاد داخل التعليم - انتهاك للحقوق

يُمثل التعليم الشامل أحد أبعاد التعليم القائم على الحقوق والذي يؤكد على المساواة في الوصول والمشاركة ويستجيب لاحتياجات التعلم الفردية وكفاءات جميع الأطفال بشكل إيجابي. يوجه التعليم الشامل تركيزه صوب الطفل ويضع مسؤولية التأقلم على نظام التعليم بدلاً من الطفل. إلى جانب القطاعات الأخرى والمجتمع الأوسع، يعمل التعليم الشامل بنشاط على ضمان أن يتم دعم كل الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو القدرة أو الدين أو الجنسية أو غيرها من الخصائص، للمشاركة بشكل هادف والتعلم إلى جانب أقرانهم وتطوير إمكاناتهم الكاملة.



يمكن أن يؤثر التمييز في نظام التعليم على العديد من الأطفال

على الرغم من التقدم الكبير المُحرز بخصوص خفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم، تظهر البيانات الحديثة أنه حتى قبل جائحة كوفيد-19، كان ما يقرب من 59 مليون طفل لا يزالون مستبعدين من التعليم الأساسي. إضافةً إلى ذلك، العديد من الأطفال عرضة للإقصاء داخل نظام التعليم، فهم غير قادرين على الوصول الكامل إلى وحدات التعليم عن بعد أو يتعلمون في فصول دراسية منفصلة أو يعانون من التمييز ضدهم في بيئتهم المدرسية أو يتلقون التدريس من قبل معلمين غير قادرين أو في بعض الحالات، غير راغبين في تلبية احتياجاتهم التعليمية المختلفة. لا تتوفر دائماً بيانات عالية الجودة ومصنفة حول هؤلاء الأطفال - لا سيما على مستوى رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وهي ما تكون في الغالب دون الأولوية - مما يزيد من صعوبة تتبع الفجوات والتقدم المستمر. في كل هذه الحالات، تعمل الحواجز المنهجية في التعليم على منع الأطفال الأكثر ضعفاً من التمتع بحقوق الإنسان خاصتهم فيما يخص التعليم وعدم التمييز.

الأسباب الكامنة وراء الاستبعاد من التعليم والاستبعاد داخل التعليم معقدة ولا تعد ولا تحصى وتختلف حسب الإطار. على سبيل المثال،

غالبًا ما يتم منع الأطفال ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في المدارس العادية بسبب الوصمة الثقافية أو المدرسين غير المؤهلين بشكل كافٍ لدعم تعلمهم، أو المواد التعليمية غير الصديقة للطفل، أو الشراكة المحدودة بين المجتمع والمدرسة ودعم الأقران، أو حواجز البنية التحتية الأساسية أمام التعلم عن بُعد أو التعلم الشخصي. وبالمثل، قد يتعرض الأطفال الذين لا يجيدون التحدث بلغة التدريس في المنزل لعقبات في التعلم بلغة غير لغتهم الأم، بينما من غير الممكن للأطفال النازحين الحصول على مستندات الهوية أو الأوراق الرسمية المطلوبة للالتحاق بالمدرسة. وفي الوقت نفسه، يمكن للأطفال من الأسر منخفضة الدخل أن يجدوا أن تكاليف التعليم الخفية تشكل عقبة خطيرة أمام التسجيل والاستمرار في الحضور. علاوة على ذلك، يتعرض العديد من الأطفال لأكثر من عائق. الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المنتمين لأسر منخفضة الدخل والأطفال الذين يعيشون في نزاع والأطفال المنخرطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والأطفال المتأثرين بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال المنتمين لمجموعات من الأقليات العرقية والأطفال الذين يتم تمييزهم على أنهم - أو يُنظر إليهم على أنهم - سحاقيات أو مثليين أو عابرين جنسيًا أو ثنائيي الجنس أو لاجنسيانيين هم الأكثر عرضة للإقصاء. من المرجح أن يواجه الأطفال الذين تتقاطع هوياتهم مع أكثر من مجموعة من هذه المجموعات عوائق معقدة بسبب تداخل أنظمة القمع. من الضروري معالجة جميع هذه الحواجز، لا سيما وأن الأطفال المعرضين بالفعل لخطر التمييز هم الأكثر عرضة للتأثر، حيث تكافح أنظمة التعليم للتأقلم مع أزمة المناخ المتفاقمة.

لن يعتبر التعليم جيداً ما لم يكن شاملاً

مرتکز على حقوق الإنسان. تم تحديد الحق في التعليم للجميع في العديد من المعاهدات الدولية الملزمة والتي يعود تاريخها إلى ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. هذا الحق قد تكرر في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 وكذلك في المعاهدات المتخصصة التي تحمي حقوق جماعات معينة، بما في ذلك:

- الأفراد المعرضون لخطر التمييز العنصري (اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965)
- النساء والفتيات (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1979 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)
- العمال المهاجرون (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم)
- الأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006)

إن ضمان قدرة جميع الأطفال على التعلم معاً لا يساعد فقط على الوفاء بحقوقهم في الحصول على التعليم (المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل)، بل يساعد أيضاً على الوفاء بحقوقهم في نوع التعليم المقدم (المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل). كما هو منصوص عليه في المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، يجب أن يتم توجيه التعليم إلى "إعداد الطفل لحياة مسؤولة في مجتمع حر، محلي بروح التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والعرقيات والقوميات والجماعات الدينية و السكان الاصليين"

يتم التعرف أيضاً على أهمية التعليم الشامل من خلال جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة. على وجه التحديد، تقوم 4 من أهداف التنمية المستدامة بتحديد الحاجة إلى "ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". ومع ذلك، لا يزال التقدم في خفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس متوقفاً ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الذين لا زالوا مستبعدين هم الأكثر صعوبة في الوصول إليهم. النهج الشامل يعزز الوصول العادل إلى فرص التعليم ويعزز جودة التدريس، مما يعود بالفائدة على جميع الأطفال وليس فقط الأكثر عرضة لخطر التمييز في نظام التعليم.

مدعوم بالبحث. من خلال العمل نحو بيانات تعليمية جيدة حيث يتم تعليم جميع الأطفال معاً، توفر الفصول الدراسية الشاملة للأطفال فرصة للتقبل والتعلم من بعضهم البعض حقاً. توضح الدراسات أيضاً أن التعليم الشامل "أكثر فعالية من حيث التكلفة وفعالية أكاديمية واجتماعية، من التعليم المنفصل" ويؤدي إلى نتائج تعليمية أفضل للأطفال ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، بينما تتطلب أنظمة وبرامج التعليم الشامل الأكثر فاعلية موارد إضافية، فإن هذا الدعم فعال من حيث التكلفة وقد يكون أقل من المتوقع في كثير من الأحيان، لأنه وفقاً لليونيسف، يمكن تعليم 80-90 في المائة من الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الإضافية من خلال تعديلات طفيفة مثل التدريب على استراتيجيات التدريس، ودعم الأطفال والتكيفات البيئية.

شرط أساسي للجودة. يجب أن يكون التعليم شاملاً بشكل هادف لجميع الأطفال حتى يتم اعتباره تعليمًا جيدًا. وبالمثل، يجب أن يكون التعليم جيد حتى يتم اعتباره شاملاً لجميع الأطفال. يصف إطار عمل منظمة إنقاذ الأطفال للتعليم الجيد - إطار التعلم الجيد - خمسة أسس تدعم رفاهية جميع الأطفال وتعلمهم: الحماية العاطفية والنفسية الاجتماعية، والحماية الجسدية، والتعليم والتعلم، ومقدمي الرعاية والمجتمع، وقيادة المدرسة وإدارتها. يجب أن تكون كل من هذه الأسس، إلى جانب السياسات والأنظمة والتنسيق التي تدعمها، شاملة لجميع الأطفال حتى يتم اعتبار الجودة قد تم تحقيقها.

خلق بيئات تمكينية للتعليم الشامل - نهجنا

ملاحظة حول المدارس الخاصة

تدرك منظمة إنقاذ الأطفال الفوائد الفريدة للتعليم الشامل وتروج للدمج كعنصر رئيسي للوفاء بالحق في التعليم الجيد لجميع الأطفال. في الوقت نفسه، تدرك المنظمة أنه في بعض الإطارات، توجد مدارس خاصة لتوفير تعليم موجه للأطفال ذوي الإعاقة نظراً لاختلاف نطاق وجودة المدارس الخاصة اختلافاً كبيراً من سياق إلى آخر، فقد تختلف الخيارات الممكنة للأطفال بشكل فردي أيضاً ويجب تزويد مقدمي الرعاية بمعلومات واضحة وشفافة لمساعدتهم في اتخاذ قرار مستنير لأطفالهم.

تلتزم منظمة إنقاذ الأطفال بضمان حصول جميع الأطفال على فرص متساوية في التعليم الشامل الجيد. يتبع نهجنا في التعليم الشامل نظرية التغيير في منظمة إنقاذ الأطفال من أجل استفادة المزيد للأطفال - لا سيما أولئك الأكثر عرضة لخطر التمييز - من مواردنا بطريقة أكثر كفاءة والاستدامة والنجاح في إلهام الإنجازات العالمية التي نريد أن نرى الأطفال يحققونها. تماشيًا مع معايير ممارسة منظمة إنقاذ الأطفال في مشاركة الأطفال وشعار حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "لا شيء عنا بدوننا"، يهدف نهجنا أيضاً إلى البرمجة والدعوة والتنظيم مع الأطفال ومن أجلهم، بالإضافة إلى اتباع قيادة الفئات الأكثر تضرراً من عدم المساواة والتمييز داخل نظام التعليم. وهذا يشمل إيصال أصوات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من منظمات المجتمع المدني واحترام أنهم خبراء في تجاربهم الخاصة.

يقر نهج منظمة إنقاذ الأطفال للتعليم الشامل أيضاً بأن أنظمة التعليم لا تعمل في فراغ ولكي يتعلم الأطفال ويتطوروا إلى أقصى إمكاناتهم، يجب أن يحصلوا أيضاً على خدمات الصحة والحماية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، نحن ندرك أن نهج المسار المزدوج ضروري لتحقيق أقصى قدر من النتائج العادلة من خلال برامجنا التعليمية. هذا النهج يعمل على ضمان تعميم جميع عمليات الدمج في جميع البرامج، مع ضمان وجود برامج مستهدفة بشكل خاص لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر عرضة لخطر عدم المساواة والتمييز على وجه التحديد.

عبر جميع مكونات نظرية التغيير الخاصة بمنظمة إنقاذ الأطفال، تسعى برامج التعليم الشامل لدينا إلى:

أن تكون صوت الأطفال - و تقوم بتغيير المواقف. يتطلب بناء ثقافة شاملة في التعليم إيصال أصوات الأطفال الأكثر عرضة لخطر التمييز وزيادة الوعي بين الأطفال ومعهم مقدمي الرعاية لهم والمجتمعات وصانعي السياسات والسلطات المحلية والوطنية، فضلاً عن الوكالات المنفذة الأخرى/المنظمات الأخرى بشأن المبادئ الشاملة والقيم. يستلزم ذلك استخدام نموذج اجتماعي-بيئي لإزالة وصمة عار العديد من الهويات المستبعدة تقليدياً. علاوة على ذلك، تقر منظمة إنقاذ الأطفال بحق الطفل في أن يُسمع صوته والحاجة إلى الاستثمار في الأساسات والقدرات والأنظمة من أجل مشاركتهم الهادفة، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لخطر عدم المساواة والتمييز، في أي مسألة تتعلق بهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. من خلال هذا الجهد، نقوم بتمكين وتشجيع تطوير بيئة تعليمية تدرك وتحترم وتعزز حقوق جميع الأطفال.

الابتكار - معالجة العوائق التي تحول دون الوصول والتعلم - على المستوى المحلي، تتمثل أهم استراتيجية للتدخل في خلق بيئات تعليمية شاملة، بإيلاء اهتمام خاص للشراكات بين المجتمع والمدرسة والتطوير المهني للمعلمين ومديري/ناظري المدارس وموظفي التعليم الآخرين. يعتبر المعلمون الأقوياء مكوناً رئيسياً للتعليم الجيد الذي يسمح لجميع الأطفال بالتعلم بفعالية ومن المهم أن يتم تدريبهم بشكل كافٍ ومستمر على منهجيات شاملة، وأن يدعمهم المجتمع وأن يكونوا مجهزون بالمواد والأدوات اللازمة. يجب أن تستمر برامج التعليم الشامل في البناء على الدروس المستفادة والممارسات الفضلى وتجربة أنشطة شاملة جديدة مصممة وفقاً للسياق من أجل تحديد أكثر الأساليب فعالية للدمج. معالجة العوائق التي تحول دون الوصول تشمل أيضاً تطبيق عوامل التمكين، مثل التخطيط لبرمجة التعليم لخدمة مجموعة متنوعة من المستخدمين (المعروف باسم التصميم الشامل للتعليم) وزيادة إمكانية الوصول وضمان وسائل الراحة المعقولة لدعم احتياجات الطلاب الفردية.

تحقيق النتائج على نطاق واسع - تعزيز السياسات - على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، هناك حاجة إلى بذل الجهود والدعوة ووضع سياسات قوية لضمان سماع أصوات الأطفال الأكثر تعرضاً لخطر عدم المساواة والتمييز واحترام حقهم في التعليم وعدم التمييز. يجب تشجيع السلطات والمؤسسات التعليمية ودعمها لتنفيذ قوانين وسياسات واستراتيجيات تنفيذ شاملة وعند الضرورة، اعتماد تدابير هادفة للتعامل مع مجموعات معينة من الأطفال المعرضين بشكل خاص لخطر الاستبعاد. تحتاج المؤسسات التي تقود تدريب المعلمين، قبل الخدمة وأثناءها، إلى تكييف مبادئ ومحتوى التعليم الشامل. يجب أن يتم ذلك من خلال اتباع زيادة منظمات المجتمع المدني المكونة من أفراد ينتمون إلى مجموعات أكثر عرضة لخطر عدم المساواة والتمييز لأنهم خبراء في هذا العمل وعناصر أساسية له.

بناء الشراكات - زيادة التعاون. في محاولة لتحقيق كل ما سبق، ستتعاون برامج التعليم الشامل لمنظمة إنقاذ الأطفال مع الأطفال والمجتمع المدني والمجتمعات والحكومات والمنظمات غير الحكومية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والجامعات والقطاع الخاص لتبادل المعرفة، والتأثير على الآخرين وجمع الأموال وبناء التحالفات لضمان الوفاء بجميع حقوق الأطفال. وهذا يشمل أيضاً اتباع قيادة

منظمات المجتمع المدني التي يقودها ويمثلها الأفراد الأكثر تعرضًا لخطر عدم المساواة والتمييز في نظام التعليم، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات حقوق المرأة ومجموعات الأقليات اللغوية والتي عمل الكثير منها في هذه المجالات لفترة أطول بكثير مما لدينا. كما أنه من الضروري التواصل عبر القطاعات لضمان دعم الأطفال المعرضين لخطر عدم المساواة والتمييز في نظام التعليم من خلال مبادرات الصحة والحماية أيضًا.



النشاط اليومي مع الأطفال في رياض الأطفال في ألبانيا

تحقيق الشمولية

تعهدنا. تدرك منظمة إنقاذ الأطفال أنه يجب دعم جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو القدرة أو الدين أو الجنسية أو غيرها من الخصائص، للمشاركة بشكل هادف والتعلم إلى جانب أقرانهم. تسعى برامجنا التعليمية إلى دفع بيئات التعلم باستمرار نحو الشمولية الكاملة من حيث الوصول والتعلم، مع الاعتراف بأن هذه العملية سوف تتكيف بالضرورة مع الموارد والظروف المحددة للسياقات المختلفة، بما في ذلك أنواع التمييز السائدة في كل مجال.

الطموح للأطفال لسنة 2030 ، تُلزم الاستراتيجية العالمية لما بعد عام 2015 لمنظمة إنقاذ الأطفال ، المنظمة بالعمل نحو تحقيق ثلاثة أهداف نوعية رئيسية بحلول عام 2030، بما في ذلك "أن يحصل جميع الأطفال على التعليم الأساسي الجيد"، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأكثر تأثراً بعدم المساواة والتمييز. من أجل تحقيق هذا الطموح، ستحتاج برامج إنقاذ الأطفال التعليمية بطبيعتها إلى التأكيد على الشمولية ودعم احتياجات التعلم الفردية للأطفال. في العمل على تحقيق هذه الأهداف، تستثمر منظمة إنقاذ الأطفال في تطوير الموارد والدورات التدريبية لموظفي التعليم، ودمج مؤشرات التعليم الشامل والتوجيه في مبادرات التعليم الأوسع وتعزيز تبادل المعرفة حول ما ينجح في التعليم الشامل عبر المكاتب والوكالات.



يبلغ حجار* من العمر 7 سنوات ولا يجد صعوبة في الكتابة بدميه

توضح سياسة الإعاقة العالمية لمنظمة إنقاذ الأطفال، التي تم تبنيها في عام 2021، الالتزامات الأساسية للمنظمة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، في كل من البرامج والعمليات. على الرغم من أن التعليم الشامل أوسع من إدراج الإعاقة ويهدف إلى الوصول إلى الأطفال المعرضين لخطر عدم المساواة والتمييز العنصري لأي سبب من الأسباب، فقد تم تحديث ورقة الموقف هذه لتتماشى مع سياسة الإعاقة العالمية ودعم الوفاء بالتزاماتها الأساسية.

رؤيتنا المستقبلية. إن استهداف الأطفال الأكثر تعرضاً لخطر عدم المساواة والتمييز والتأكد من أنهم في المدرسة ويتعلمون بشكل فعال، هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى أهداف التعليم للجميع وضمان تمتع كل طفل بحقه في التعليم. لا يمكن تحقيق تعزيز التعليم الشامل من خلال مبادرات منعزلة، بل هو جزء من عملية مستمرة من التغييرات المنهجية. من أجل كسر حلقة الاستبعاد من التعليم ودخله، يجب اتخاذ إجراءات مستمرة على جميع المستويات. على وجه التحديد، نأمل أن نساهم في ما يلي:

على المستوى العالمي، نأمل أن تواصل الوكالات الدولية والجهات المانحة والحكومات زيادة التركيز على الشمولية في استراتيجياتها وخطط عملها ومخصصات التمويل. وهذا يشمل أيضاً اتباع قيادة منظمات المجتمع المدني التي يقودها ويمثلها الأفراد الأكثر تعرضاً لخطر عدم المساواة والتمييز في نظام التعليم، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات حقوق المرأة ومجموعات الأقليات اللغوية. كما يستلزم التأكد من أن دمج جميع الأطفال هو اعتبار رئيسي في جميع المبادرات الإنسانية والتنمية ومن خلال جهود العودة الآمنة إلى المدرسة والتعلم التي تحظى بالأولوية في ردود الأفعال المتخذة تجاه الوباء وما بعد الجائحة.

على المستوى الوطني، نأمل أن نرى الحكومات تتابع سياسات التعليم الشامل التي وضعتها سابقاً (أو تضع سياسات تعليمية شاملة جديدة في حالة عدم وجودها)، مما يضمن وجود موارد وخطط قطاعية كافية لإزالة الأساليب التربوية والاجتماعية أو البنية التحتية أو غيرها من العوائق التي تمنع بعض الأطفال من المشاركة الفعالة. ويشمل ذلك أيضاً اتباع قيادة منظمات المجتمع المدني التي يقودها ويمثلها الأفراد الأكثر تعرضاً لخطر عدم المساواة والتمييز في نظام التعليم، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات حقوق المرأة ومجموعات الأقليات اللغوية، للتأكد من أن المبادرات فعالة ومستتيرة من واقع تجاربهم المعيشية. ويشمل أيضاً ضمان أن أنظمة معلومات إدارة التعليم والتعدادات الوطنية تجمع البيانات القادرة على توفير معلومات مفصلة (على سبيل المثال، من خلال دمج أدوات عمل واشنطن / اليونيسف لأداء الطفل) لتحديد ومعالجة ورصد الفوارق بين مجموعات الأطفال.

على المستوى المحلي، نأمل أن تعهد الحكومات والمؤسسات التعليمية والموظفين والآباء والمجتمعات والأطفال إلى خلق بيئات تمكينية وشاملة للتعليم، مبنية على الاحترام المتبادل والفهم لحقوق الطفل. كما هو الحال مع التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والوطني، يشمل ذلك اتباع قيادة منظمات المجتمع المدني، بقيادة وممثلي الأفراد الأكثر عرضة لخطر عدم المساواة والتمييز في نظام التعليم، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات حقوق المرأة ومجموعات الأقليات اللغوية وكذلك الأطفال المتضررين أنفسهم. بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة المحليين، يجب تحديد الحواجز الخاصة بالمدرسة ومعالجتها من خلال إدارة المدرسة الشاملة وتخطيط العمل.

معا يمكننا تقديم المزيد! بدعم من أصحاب المصلحة على جميع المستويات والالتزام التنظيمي من منظمة إنقاذ الأطفال، يمكن تحقيق الحق في تعليم شامل جيد لجميع الأطفال وليس فقط أولئك الذين يسهل الوصول إليهم وتعليمهم.



الجا*، 6 سنوات، من مجتمع روما، في روضة الأطفال تعرض كتابها المفضل.

قائمة المصطلحات

إمكانية الوصول

ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقنيات وأنظمة المعلومات والاتصالات والمرافق والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور، سواء في المدن أو في المناطق الريفية. إمكانية الوصول تضع في الاعتبار إزالة الحواجز أمام الجميع ولا تستند إلى المتطلبات الفردية ولكنها تجعل البيئة والمعلومات والتكنولوجيا متوفرة لجميع الأشخاص بدلاً من ذلك. (مقتبس من المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

الحواجز

العوامل في بيئة الشخص التي، من خلال غيابها أو وجودها، تحد من الأداء وتخلق الإعاقة. قد تكون العوائق سلوكية أو بيئية أو مؤسسية أو تواصلية أو اجتماعية أو مالية. (مقتبس من CDC الإعاقة والترويج للصحة)

التمييز

أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس خصائص الفرد أو المجموعة يكون غرضه أو تأثيره إبطال أو إعاقة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة. (مقتبس من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)

الإعاقة

يشمل مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد والتي قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين في تفاعلهم مع مختلف الحواجز. (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

الترتيبات التيسيرية المعقولة

التعديل الضروري والمناسب الذي لا يفرض عبئاً غير مقبول أو لا داعي له ، عند الحاجة في حالة معينة، لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين. (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

التصميم الشامل للتعليم

التصميم الشامل للتعليم، إطار عمل لتحسين وتطوير التدريس والتعلم لجميع الأشخاص استناداً إلى رؤى علمية حول كيفية تعلم البشر. (CAST)

¹ UNESCO (2018), [New Methodology Shows that 258 Million Children, Adolescents, and Youth Are Out of School](#).

¹ Save the Children (2021), [Safe Back to School: Guide for supporting inclusive and equitable learning for the most marginalised children](#).

¹ [Convention on the Rights of the Child](#) (1989), Article 29.

¹ [Sustainable Development Goals](#), UN Department of Economic and Social Affairs.

¹ UNICEF (2012). [The right of children with disabilities to education: A rights-based approach to Inclusive Education: Position Paper](#).

¹ *ibid*.

¹ UN (2006), [Convention on the Rights of Persons with Disabilities, Article 9 – Accessibility](#).

¹ Centre for Disease Control and prevention (2020), [Disability and Health Promotion](#).

¹ UN CERD (1965), [International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination](#).

¹ UN (2006), [Convention on the Rights of Persons with Disabilities](#).

¹ *ibid*.

¹ CAST (2018), [The UDL Guidelines](#).